العرب
الخميس 2020/01/30
السنة 42 العدد 11602

سيناريو إعادة الانتخابات في تونس يأخذ طابع الجدية

حركة النهضة تطرح مشروعا لتعديل القانون الانتخابي

أعادت مواقف الكتل البرلمانية في تونس سيناريو الانتخابات التشريعية المبكرة إلى الواجهة، بعد مطالب رسمية تعزز هذا التوجه.

سناء عدوني

تونس – قالت النائبة عن حركة النهضة جميلة الكسيكسي في تصريح لـ "العرب" أن حركة النهضة تدرس جديا مسألة الانتخابات التشريعية المبكرة مما دفعها إلى تقديم مشروع قانون في الغرض لدى مكتب المجلس.

وأوضحت أن الهدف من هذه المبادرة هو تحسين المشهد السياسي المشتت الذي أفرز صعوبات كبيرة في تشكيل الحكومة.

ويضمن تعديل القانون الانتخابي الترفيع في العتبة الانتخابية من 3 في المئة إلى 5 في المئة مما يعني أن نسبة 3 في المئة، أي الحد الأدنى من نسبة الأصوات المتحصل عليها للحصول على مقاعد في البرلمان.

واعتبرت أن رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ أخطأ حينما أقصى أحزابا معينة من المشاورات الحكومية، حيث أنه كان الأجدر به استقبال مقترحات كل الأحزاب وعلى ضوئها تحديد حزامه السياسي.

الغموض سيد الموقف

جميلة كسيكسي

النهضة تدرس جديا مسألة الانتخابات التشريعية المبكرة

هشام عجبوني

العتبة مناورة النهضة لتحسين شروط التفاوض

ولكن الأحزاب الرافضة لتعديل القانون الانتخابي ترى أن هذه المبادرة تعكس رغبة النهضة في التغول في الحكم، وإقصاء الأحزاب الصغيرة من حقها في تمثيلية بالبرلمان، وهو ما دفع حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب وتحيا تونس إلى معارضة تعديل القانون. كما تقول الأحزاب المعارضة لسياسات الحركة الإسلامية أن هدف النهضة من التعديل يصب في إطار مواصلة سياسة التوافق على أساس المحاصصة الحزبية لا على أساس برنامج إنقاذ للتهرب من مسؤولياتها في الحكم التي أفضت إلى الخراب الاقتصادي.

وقال هشام عجبوني القيادي بحزب التيار الديمقراطي، لـ"العرب"، إثارة مسألة مشروع قانون الانتخابات مناورة من قبل حركة النهضة بهدف التصعيد في علاقة بمشاورات تشكيل الحكومة.

وأضاف أن النهضة لم تهتم بنواقص كثيرة يعانيها القانون الانتخابي وركزت على ما يتعلق بالعتبة الانتخابية، في حين أن المسألة أعمق من هذا خصوصا ضرورة الحد من المال السياسي الفاسد واستغلال الجمعيات والعمل الخيري في العمل السياسي .

وأشار عجبوني أن النهضة لم تر هينات القانون الانتخابي الذي سمح بالخلط بين العمل الخيري والعمل السياسي ولم تر ضرورة احداث قانون ينظم عمل شركات سبر الآراء التي تؤثر على الرأي العمل في علاقة بخياراته الانتخابية ولكنها رأت فقط ما يخدم مصلحتها الخاصة. وأضاف أن شعبية النهضة في تقلص مستمر ولولا العزوف عن التصويت لا ما كانت الحزب الأول معتبرا أنها أكثر طرف متخوف من إعادة الانتخابات لا سيما بعد خسارتها في كل محطة انتخابية لنحو 500 ألف صوت.

وقال أمين عام حزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي في تدوينة نشرها على حسابه بموقع الفيسبوك "نحن لا نخشى فرض العتبة للانتخابات التشريعية وهو إجراء قد يساهم في ترشيد المشهد البرلماني، ولكن خشيتنا كبيرة من المال السياسي الفاسد في الحملات الانتخابية وتوظيف الإعلام والجمعيات الخيرية والاستثمار في فقر الناس للإشهار السياسي، وهي كلها آفات تهدد نزاهة ومصداقية انتخاباتنا ويمكن لها أن تزيف وتعطل مسار انتقالنا الديمقراطي".

وسبق ودعا حزب التيار الديمقراطي إلى فتح ملف تمويل الأحزاب التي بدورها تخلّ بمبادئ الانتخابات النزيهة والشفافة، وتضرب مبدأ تكافؤ الفرص وتتنافى مع مبادئ السيادة الوطنية على اعتبار إقرار تقارير دائرة المحاسبات التونسية بوجود اختلال في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب وشبهات تمويل أجنبي.

وأصدر حزب قلب تونس الأربعاء بيانا رسميا دعا فيه اللجنة المكلّفة بالإعداد للانتخابات إلى الانعقاد ودعوة القيادات والقواعد الجهويّة إلى الاستعداد لكلّ طارئ في هذا الشأن.

وحذّر قلب تونس من كلّ محاولة تهدف إلى الانقلاب على الدستور وعلى البرلمان بنيّة الإنفراد والانحراف بالسلطة.

ودعا رئيس الجمهورية قيس سعيّد إلى توضيح رؤيته وموقفه من التضارب بخصوص مسار المشاورات الحكومية.

مساع لإقناع الشارع بتعديل دستور الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – قال مسؤول في الرئاسة الجزائرية، إن جميع الفئات الاجتماعية معنية بمشروع تعديل الدستور، وإن الاقتراحات ستفتح لكل الفاعلين في المشهد السياسي والاجتماعي، من أجل أن يكون الدستور الجديد، دستورا للبلاد وليس لرئيس الجمهورية أو لتيار معيّن أو لفئة خاصة.

وأكد، محمد لعقاب، المكلّف بمهمة في مؤسسة الرئاسة والمدير الإعلامي في حملة عبدالمجيد تبون، أمس في ندوة صحافية، بأن "فتح باب المشاورات يهدف إلى سنّ دستور محمي من التعديلات، وذي توافق وطني كبير في السنوات القادمة".

وجاءت توضيحات المسؤول الجديد في الرئاسة، عقب تصاعد انتقادات شديدة للسلطة، واتهامها بهندسة دستور لكل رئيس، وتكريس الأغراض والأجندات الضيقة عبر مضامين الوثيقة القانونية الأولى في البلاد.

ورغم تلبية أغلب المدعوين لدعوات الحوار التي أطلقها الرئيس عبدالمجيد تبون، بما فيهم الشخصيات الحزبية والمستقلّة المعارضة، إلا أن تكتل البديل الديمقراطي عبّر عن رفضه الانخراط في أي حوار مع السلطة أو أي مشاورات حول الدستور، ما لم يكن الأمر متعلّقا بمفاوضات حقيقية حول الانتقال الديمقراطي وتحقيق مطالب الحراك الشعبي.

وجاء ذلك في ندوة الجلسات المنتظمة نهاية الأسبوع الماضي، في مقرّ التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بعدما لم ترخص له سلطات العاصمة بتنظيم الندوة في قاعة قد طلب استغلالها، وهو ما اعتبرته أحزاب التكتل استمرارا لممارسات التضييق على المعارضة الحقيقية، ومؤشرا على عدم تغيّر سلوكيات السلطة في التعاطي مع الرأي المخالف لها. وعلى غير تقاليد خروج المسؤول المباشر لوسائل الإعلام لتقديم حصيلة العمل، فقد أوكلت مهمة تقديم عرض تقدم أشغال لجنة تعديل الدستور، لمحمد لعقاب، الذي لم تحدد مسؤوليته ولا منصبه في ديوان الرئاسة لحد الآن، وهو ما يثير التساؤلات حول مسار إسناد المهام والمسؤوليات بعد الانتخابات الرئاسية.

وأثار الأمر حالة من الارتباك والتردد في الشأن، ففيما أعلن في وقت سابق عن تعيين السيناتور عمار بخوش، مديرا عاما للتلفزيون الحكومي، استبدل مؤخرا بالإعلامي أحمد بن صبان، دون تقديم توضيحات لذلك.

وصرّح محمد لعقاب للصحافيين، بأن "لجنة تعديل الدستور، لا زالت تعمل وتدرس المقترحات المقدمة لها في ما يتعلق بتعديل الدستور، وأنه لم يطرأ أي تغيير على مهلة المهمة، فهي باقية في حدود الثلاثة أشهر التي حددها رئيس الجمهورية". وأضاف "لجنة الخبراء لديها شهران تدرس الاقتراحات، ثم تترك النقاش لمدة شهر عندما تطرح المسودة على الرأي العام، وبعد كل هذا يتم المصادقة على المسودة في البرلمان، ومن ثم طرحها للاستفتاء الشعبي".

وهو التسلسل الذي قدم ذريعة مجانية للمعارضة وقوى الحراك الشعبي، حيث لا زال هؤلاء يعتبرون، البرلمان الحالي بغرفتيه هو برلمان نظام الرئيس المتنحي عبدالعزيز بوتفليقة، ولا يحظى بأي شرعية شعبية، الأمر الذي لا يؤهله لأن يخوض في مسألة النظر في الوثيقة الأولى للبلاد.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون، قد شدد في وقت سابق، على أن "التعديلات العميقة ستمس جوهر الدستور، في ما يتصل بالحريات وتوازن السلطات، واستقلالية القضاء والمساواة ومحاربة الفساد، وأنه لن يكون دستور رئيس أو جهة أو تيار أو جهة، بل سيكون دستورا متكاملا ومتوافقا عليه".

وأوضح محمد لعقاب بخصوص مساهمة الأحزاب السياسية، بأن "ذلك سيكون من خلال عرض الوثيقة على الرأي العام، لكون كل حزب لديه نظرة لما يجب أن يُعدل ويُقدم للجنة"، وذلك في تلميح لعدم استدعاء الرئاسة لحد الآن أي حزب.

قطر وتركيا وراء النشاط المفاجئ للاتحاد الأفريقي في ملف ليبيا

محمد أبوالفضل

القاهرة – أثارت دعوة لجنة الاتحاد الأفريقي لدول الجوار الليبي إلى اجتماع في برازافيل، الخميس، حول ليبيا الشكوك حول وقوف تركي قطري وراء هذا التحرك المفاجئ.

وبدأت بعض القوى من داخل القارة وخارجها تشجع على استئناف دورها وحضها للدخول من جديد على خط الأزمة، وهي تدرك أن اللجنة وقفت عاجزة من قبل أمام حل الخلافات. لذلك يثير استئناف دورها الكثير من علامات الاستفهام منذ حضور رئيسها دنيس ساسو نجيسو، رئيس دولة الكونغو برازافيل، مؤتمر برلين في 19 يناير.

وتم استدعاء الرجل فجأة من دون أن يشارك في الجولات التي سبقت المؤتمر، وكأنه حضر ليكون شاهدا، أو لإيجاد مساحة للآلية التي يرأسها دورا في المستقبل. وفي الحالتين يظل الغطاء الأفريقي حاضرا غائبا، ويتم التلويح به عندما تضيق الخيارات ببعض القوى.

أشارت الرئاسة الكونغولية، إلى أن الاجتماع الذي يعقد الخميس، قبل القمة الـ33 للاتحاد الأفريقي المقرر لها 9 فبراير المقبل، "سيسمح للجنة العليا ولكل رؤساء الدول والحكومات التأكيد على موقف أفريقيا الذي يجنح نحو تشجيع الحوار بين الليبيين من أجل إيجاد حلّ للنزاع قبل أي عملية انتخابية".

وجهت الكونغو دعوات رسمية إلى رؤساء دول وحكومات أعضاء اللجنة العليا للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا، وتضم: مصر والجزائر وتونس والنيجر وتشاد وجنوب أفريقيا، لحضور الاجتماع الثامن في برازافيل.

وتشير المعلومات التي حصلت عليها "العرب"، إلى حضور وفد برئاسة مساعد وزير الخارجية المصري، كما يمثّل ليبيا وفدا يضم فايز السراج رئيس حكومة الوفاق، والإخواني خالد المشري رئيس مجلس الدولة الاستشاري، وغياب الرجل القوي المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي.

أعلنت الجزائر، الأربعاء، أن وفدها يرأسه عبدالعزيز جراد رئيس الوزراء، كممثل عن الرئيس عبدالمجيد تبون الذي يحرص على استعادة نشاط بلاده في الأزمة الليبية، وتأكيد دورها بعد استضافة لقاء تشاوري لوزراء خارجية دول جوار ليبيا الأسبوع الماضي.

> **الآلية الأفريقية وقفت عاجزة على مدار ثماني سنوات ولم تفعل شيئا تقريبا وتم سحب البساط من تحت أقدامها**

ودعا الاجتماع التشاوري، الأطراف الليبية للمشاركة في مسار الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الاتحاد الأفريقي ودول الجوار الليبي، والتوصل إلى حل شامل للأزمة، بعيدا عن التدخلات الخارجية.

أشار عمرو موسى، رئيس ما يسمى بـ"هيئة الحكماء" في الاتحاد الأفريقي، الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، في تصريحات صحافية، إلى وجود "نية لزيادة مشاركة الاتحاد الأفريقي في حل المشكلة في ليبيا، وليس هناك أسباب أو منطق حتى تكون أوروبا مساهمة في هذه الأزمة أكثر من الدول الأفريقية، فليبيا دولة أفريقية".

بصرف النظر عما يقصده بالضبط عمرو موسى من كلامه، وهل جاء عن قصد وسوء نية أم لا، غير أن هذه هي النغمة التي ترددها بعض القوى للدخول على خط الأزمة وخلط أوراقها الحالية وإطالة أمدها، وفتح الباب لتوسيع دور بعض الأطراف.

كشفت مصادر سياسية لـ"العرب"، أن الحيوية التي دبت في الآلية الأفريقية جاءت وسط نشاط أممي كبير، واهتمام واضح من قبل قوى دولية عديدة، وظهرت تجلياته قبيل وفي أثناء وبعد مؤتمر ألمانيا، في شكل المزيد من التركيز على الأزمة الليبية، وتم وضع مجموعة من الضوابط العامة التي تحصر الدور المركزي في الأمم المتحدة، وهناك جهود تبذلها بريطانيا وألمانيا لاستصدار قرار من مجلس الأمن يضفي قوة مضاعفة على مخرجات مسار برلين.

شككت المصادر ذاتها، في إمكانية أن تخرج الآلية الأفريقية بحصيلة مؤثرة في الأزمة الليبية، لأنها وقفت عاجزة على مدار ثماني سنوات ولم تفعل شيئا تقريبا، وتم سحب البساط من تحت أقدامها عندما عجزت عن التعامل مع التطورات المتلاحقة، حتى فقدت بريقها كغطاء إقليمي يمكن أن يحقق اختراقا في قضية عميقة. ويعود الزخم المفاجئ في الآلية الأفريقية، حسب كلام المصدر لـ"العرب"، إلى نشاط خفي تقوم به كل من قطر وتركيا لتثبيت موقف السراج المتذبذب ودعم المتشددين والعصابات المسلحة وإبعادهم عن الملاحقة القانونية من خلال إيجاد مخرج ملائم لتسوية أوضاعهم، ويظل هؤلاء في جوهر العملية السياسية المرشح انطلاقها قريبا برعاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

يمثّل النشاط الملحوظ الذي تقوم به الجزائر على صعيد الأزمة الليبية، عاملا مهما للتطور الأفريقي الجديد، فلديها اعتقاد أنها من خلال هذه الآلية يمكنها المشاركة بفاعلية في تفاصيل الأزمة، ودفعها نحو الاتجاه الذي يحقق أغراضها الملتبسة، بعد أن أصبحت حائرة في تحديد موقفها، وتتبنّى رؤية عامة وعناوين فضفاضة، أملا في الحافظ على توازنات دقيقة وسط أطراف محلية وإقليمية ودولية، تملك حسابات قد لا تستطيع الجزائر اللحاق بها سريعا.

يضع تشديد غالبية الأطراف الأفريقية على الالتزام بمخرجات مؤتمر برلين والحفاظ على دور الأمم المتحدة، سقفا رمزيا محدودا لأي طموح يمكن أن تبلغه هذه الآلية، فإذا كانت مثمنة لدور القوى الدولية، فما هو الجديد الذي يمكن أن تقدمه على مسار الأزمة الليبية؟

توقع المصدر السياسي الذي تحدثت معه "العرب"، أن تثير هذه الإشكالية خلافات حادة في اجتماع برازافيل الخميس، والذي تدخله بعض الأطراف وهي تعتزم الحصول على نتائج تفتح لها طاقة سياسية لتعظيم الدور (مثل الجزائر)، أو لمزيد من الدعم للسراج وحلفائه، في ظل دعوات تتصاعد بقوة حول اختيار حكومة مستقلّة تتولّى الإشراف على هذه المرحلة التي فقد فيها السراج ما تبقى من رصيد سياسي داخلي، بما يعني ضرب الحسابات التركية في مقتل. ولم يستبعد المصدر حدوث تباين كبير في وجهات النظر خلال اجتماع برازافيل، والسعي إلى إحراج مصر التي تتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي وتستعد لتسليم قيادته بعد أيام، ولا تنكر دعمها للمؤسسة العسكرية الوطنية الليبية، وتتبنى خطابا يقوم على تسوية الأزمة سياسيا.

وأوحت أنقرة ومعها الدوحة لبعض الدول الأفريقية بمساندة حكومة السراج والتركيز على أنه خيار وحيد وقادر على الإمساك بدفة الأمور في هذه المرحلة، وتأمين استمرار وجود الميليشيات في الساحة الليبية على حساب النيل من المشير حفتر كقائد الجيش الوطني، ومجلس النواب الليبي كجسم وحيد منتخب في البلاد حتى الآن.

علمت "العرب"، أن الدفع باتجاه تطوير دور الآلية الأفريقية، دخلت على خطه مبكرا جهات تابعة للنظام القديم، ممن تؤيد فكرة التعاون مع الإسلاميين بألوانهم المختلفة، وهي خطوة تريد قطع الطريق على محاولات ترمي إلى توفيق أوضاع عناصر من نظام العقيد معمر القذافي، وإيجاد مساحة مشتركة لتضييق الفجوة بينهم، وتكون نواة أو قوة وازنة لدعم الجيش الوطني الليبي في مواجهة تحالف السراج – تركيا – قطر – الميليشيات خلال المرحلة المقبلة.

الميليشيات تعقد الوضع